النظام الرأسمالي وصناعة الأزمات المالية والاقتصادية
-الأسباب والتداعيات-

ط/د.مكاوي محمد الأمين شريط عابد
جامعة الشلف جامعة تيارت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح علاقة حدوث الأزمات المالية والاقتصادية بالنظام الرأسمالي الليبيرالي، وذلك من خلال التركيز على إثراء الركن الفلسفي لهذا النظام، والذي يتميز بغياب تام للاستقرار . وكذلك التطرق للركن النظامي وآلياته التي تعبّر عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تحرّك النظام الرأسمالي وتسيّره.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية تكمن في ضرورة إعادة تشكيل المنظومة الاقتصادية الرأسمالية وفقا لاستخدام أدوات مالية حقيقية ليس وهمية.

الكلمات المفتاحية : الرأسمالية ، الأزمة المالية ، الأزمة الاقتصادية ، الأسواق المالية والنقدية.

Abstract:

This study aims at clarifying the relationship between the financial and economic crises in the liberal capitalist system by focusing on enriching the philosophical element of this system, which is characterized by a complete absence of stability, as well as addressing the systemic structure and mechanisms that express a range of means and tools that drive and direct the capitalist system.

The study reached a fundamental result in the need to restructure the capitalist economic system according to the use of real financial instruments, not an imaginary one.

Key words : Capitalism, financial crisis, economic crisis, financial and monetary markets.

مقدمة:

تسارع الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تحوّلات كبيرة وتطوّرات سريعة في منظومة المناخ الدولي نتيجة إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هرم النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ولّد ظروفا جديدة وآليات حديثة في المعاملات والعلاقات الاقتصادية الدولية وفقا لمتطلبات الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في "وفاق واشنطن" الذي فرض شروطا سياسية ألزمت دول العالم التقيّد بها، وفكرا اقتصاديا ليبيراليا كمنهج للمنظومات الاقتصادية الدولية . هذا الوفاق الذي بني على مبدأين أساسيين:

الأول: حكومة الحد الأدنى، وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادية والاجتماعي.

الثاني: الأسواق الحرة، والاعتماد على قوى السوق وآلياته في توزيع الموارد واستخداماتها.

وقد رافق هذا التغيّر الحاصل في المناخ الدولي إحداث نظام عالمي جديد أحادي القطب، والترويج الواسع للعولمة كأنها قدر لا راد له في النظريات الاقتصادية الرأسمالية الحديثة .

لقد خلق النظام الاقتصادي الرأسمالي واقعا جديدا من حيث الملامح والأبعاد والثوابت والمقومات ، سواء على المنظومة الاقتصادية الداخلية لكل دولة من دول العالم، أو على المنظومة الاقتصادية العالمية ككل.

كثيرة هي الأسئلة التي تطرح نفسها عندما نغوص في فهم إشكالات النظام الاقتصادي الرأسمالي المبني على فلسفة التيار الليبيرالي، وقد تبادر إلى أذهاننا مباشرة طرح أسئلة بديهية، ما الذي تغيّر؟ وما هي أسباب وطبيعة هذا التغيير؟ وما هي إنعكاساته؟ وما علاقته بتكرار ودورية الأزمات المالية؟.

النظام الرأسمالي وصناعة الأزمات المالية والاقتصادية

إن المقولة الرئيسية التي نسعى من خلال هذا البحث بلورتها واختبارها، تنطلق من فكرة وجود متغيرات قطرية ودولية وعالمية في بنية وهيكل وتركيبة الأسس والدعائم الاقتصادية أفرزها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي غالبا ما ارتبط بوجود أزمات مالية واقتصادية متكررة. هذه المعطيات تقودنا لطرح التساؤل الذي نعتبره اشكالية البحث: ما علاقة النظام الاقتصادي الرأسمالي بالأزمات المالية المتعاقبة؟

هناك معطيات يجب الأخذ بها واعتبارها فرضيات ننطلق منها للإجابة على الاشكالية المطروحة، والتي سنخضعها للإختبار قصد إثباتها أو نفيها، وتتمثل في الآتي:

- تكرار الأزمات المالية في النظام الرأسمالي نتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة وعدم التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.
- تعد الأزمة المالية مرحلة تأسيسية للدورة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية والتي غالبا ما تتطور إلى أزمة اقتصادية بوصفها احدى مراحل هذه الدورة.
- تداعيات الأزمة المالية تنعكس على الاقتصاد العالمي متطورا كان أو متخلفا.

منجهية الدراسة تتوقف على الهدف الذي تسعى الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حدّ ذاته، لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج الاستقرائي بالوصف والتحليل مع الإشارة إلى المحطات التاريخية في بلورة الأزمات، والمنهج الاستنباطي في تحليل المعطيات وإظهار العلاقات المترابطة التي تحكم المتغيرات المحيطة بالموضوع لاستخلاص النتائج بالدراسة والتحليل.

وقصد اعطاء حل لإشكالية البحث، اعتمدنا خطة من ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول كل ما يتعلق بظهور النظام الرأسمالي ومتغيراته ومكوّناته، ويتناول المحور الثاني مسحا تاريخيا للأزمات المالية وأسباب وجودها، أما المحور الثالث فقد خصصناه إلى التداعيات التي تفرزها هذه الأزمات على الأنظمة الاقتصادية سواء على المستوى القطري للبلدان المتقدمة والنامية، أو على المستوى الدولي. وقد أنهينا الدراسة بخاتمة احتوت نتائج ومقترحات.

المحور الأول: النظام الاقصادي الرأسمالي

النظم الاقتصادية المختلفة هي انعكاس لطريقة التفكير التي يرى بها الناس اشكالات الحياة، والاشكال من المنظور الاقتصادي يتمثل في اللاتكافؤ بين حاجات الناس والموارد المتاحة لهم[1]، وقد حدد النظام الرأسمالي هذا الاشكال وفقا للمبادئ النفعية من منظور ندرة الموارد مقابل حاجات الناس غير المحدودة، وهو تعريف رأسمالي للمشكلة الاقتصادية النابع من مذهب ليبيرالي يحصر المشكلة في جانب العرض (الموارد الطبيعية)، وهو لا يتفق مع نظم اقتصادية أخرى في تعريف المشكلة الاقتصادية، إذ يعتبرها الاسلام مثلا، في الإنسان ذاته، أي في جانب الطلب[2].

إن تطوّر النظام الرأسمالي ليس محدودا في بعده الدولي الذي يتجلى في حجم الصادرات العالمية، واتساع نشاط الشركات متعددة الجنسية، ونمو أسواق المال العالمية، وكثافة حركة رأس المال، وحرية انتقال كل عوامل الإنتاج. ذلك أن هذه الأمور هي من مسلّمات ومميّزات الرأسمالية كنظام اقتصادي دولي. ولكن الجدل الدائر حديثا هو حول جوهر هذا النظام وما ينطوي عليه من سياسات وتوجهات وقوى فاعلة تمثل مشروعا واحدا لوجهين مختلفين، الأول حول مقدرة الرأسمالية لإدارة أزماتها التي أنتجتها، والثاني حول سيطرة الاقتصاد الأمريكي وفرض هيمنته على العالم.

ولا شك أن مضمون النظام الرأسمالي في إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية يظهر في سياسته الليبرالية التي تركز على حرية حركة رؤوس الأموال دون شروط وقيود، وتقويم أسعار الصرف وإزاحة كل الضوابط والقيود التي تعيق عمل الأجهزة المصرفية، وإبعاد

دور الحكومات في الحياة الاقتصادية وخوصصة القطاع العام، والملكية الفردية لوسائل الانتاج، وسيادة المستهلك، وترسيخ المنافسة، وتحقيق الربح كعائد للمخاطرة.

هذا النظام الرأسمالي الليبيرالي الذي يسوده الفكر الغربي يتحقق على المستوى الداخلي لكل دولة ويتعلق بنظامها الداخلي في تغيير السلوك البشري وتغيير فلسفة الحكم الداخلي من فلسفة الصراع إلى فلسفة المنافسة المبنية على الديمقراطية سياسيا وقواعد السوق الحرة اقتصاديا، والعدل قانونا. وكذلك يتحقق على المستوى الخارجي أو الدولي كحل، ويتعلق بترسيخ واعتماد تغييرات في قواعد وأساليب ونظم المجتمع الدولي بما يتناسب والفلسفة الغربية التي سادها التصادم بين القوى الاقتصادية العظمى[3]، الأمر الذي وفّر مناخا لائقا لترسيخ وتطبيق البعد الاقتصادي واغفال البعدين الآخرين المتمثلين في الديمقراطية والعدالة على مستوى العلاقات الدولية.

الأمر لا يتوقف على هذا التصادم في المصالح المتعلقة بالديمقراطية والعدالة بل تعداه إلى تصادم في المصالح المادية كذلك، والتي أفرزت سلوكيات آلت بالنظام الرأسمالي لارتباطه الوثيق بوجود الأزمات المالية والاقتصادية، نذكر منها على سبيل المثال:

1- طابع الاحتكار والابتعاد عن المنافسة التامة: يرى أغلب الاقتصاديين أن الدور الذي تلعبه الشركات العملاقة المتعدية الجنسية هو شكل من أشكال سيادة الاحتكارات الدولية، نظرا لحجم نشاطاتها التجارية والانتاجية والمالية الذي يؤهلها للتحكم في القرارات الاقتصادية، وحتى السياسية والاجتماعية لدول العالم. وقد تركز احتكارها لنشاطات مهمة جدا غالبا ما تكون كثيفة الرأسمال، (الطيران، الإعلام الآلي، الهاتف النقال....) مع تحكم وامتلاك للتكنولوجيا.

إن طابع الاحتكار في النظام الرأسمالي تسبب في كثير من الأحيان فقدان السيطرة على التحكم في الأسعار والكميات، وفي التوزيع وتخصيص الموارد وسوء استغلالها، مع تحقيق أرباح فائقة على حساب المستهلك، مما يحدث اختلالات في الأسواق الرأسمالية، والتي غالبا ما تنتهي بحدوث أزمة مالية سرعان ما تتطوّر لأزمة اقتصادية.

2- طابع الرأسمال المالي: كثير من المفكرين الذين أشاروا إلى ارتباط النظام الرأسمالي بظاهرة الاندماج المالي الدولي الذي يضع الأسواق المالية الوطنية في ارتباط نتيجة كثافة المعاملات التجارة لتتشكل سوق مالية دولية يهيمن عليها الاقتصاد الأمريكي بواسطة المؤسسة المالية (البنك الدولي) والمؤسسة النقدية (ص.ن.د)، زيادة على هيمنة الدولار كعملة دولية، وكذا دور الأسواق المالية وما تعرفه من مضاربة مالية كثيرا ما أفضت إلى نشوء أزمات، من أبرزها الأزمة النقدية الدولية لعام 1971.

3- طابع اللاعدالة في توزيع الدخل والثروة: ندرة الموارد وعوامل الانتاج يجعلها في أيدي قلّة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال الذين يتملكون عناصر الانتاج، وبالتالي يحققون أرباحا وفيرة على حساب طبقات المجتمع العاملة، زيادة على نفوذهم ومقدرتهم في توجيه الأمور السياسية والاجتماعية للبلد، وبالتالي يزداد غناهم على حساب طبقات المجتمع الأخرى التي تزداد فقرا.

هذا الأمر قد يحدث اختلالا في التوازن المعيشي لأفراد المجتمعات، والذي يتولد عنه صراعات قد تفضي لوجود أزمة مالية واقتصادية.

4- طابع التقلبات الاقتصادية والازمات الدورية: غالبا ما ارتبطت التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد بالنظام الرأسمالي نتيجة عدم قدرة المنتجين وأصحاب رؤوس المال من تقدير حاجيات المجتمع، خاصة على المديين المتوسط والبعيد، نظرا للتقلبات السريعة التي تعرفها المنظومة الاقتصادية نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات التي أصبحت لها القدرة في تغيير سلوكات الأفراد بسرعة. فالطلب على السلع قد يزيد أو ينقص عما توقعه المنتجون، وبالتالي يحدث اختلالا في التوازن بين الإنتاج

والاستهلاك سيتبعه لا محالة اختلال في السوق الحقيقية بين العرض والطلب، ولا يلبث هذا الاختلال في الانتقال إلى السوق النقدية، وكذا سوق العمل، محدثا بذلك أزمة مالية واقتصادية تتكرر بتكرار مسبباتها التي أصبحت لصيقة بالنظام الرأسمالي.

5- طابع الاعتماد على معدّل الفائدة للرأسمال الوهمي: كثير من الاقتصاديين الذي يقرون بأن سبب الأزمات المالية في النظام الرأسمالي يرجع بالأساس إلى عدم التوافق بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية[4]، ولعل من السهل ملاحظة ما يسببه معدّل الفائدة في السوق المالية من تباعد بين الدائرتين.

المحور الثاني: نماذج للازمات المالية الاقتصادية

غالبا ما ارتبطت الأزمات المالية الاقتصادية بالنظام الرأسمالي، وهي نتيجة حتمية ومباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة من خلال عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار (J.M.Keynes)، وعدم التناسب بين فرعي الانتاج الأول والثاني، أي بين السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية (Marx)، وعدم التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني[5].

فالمؤسسات تحاول الخروج من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بالاعتماد على إنتاج أنواع جديدة من المنتجات وبتقنيات حديثة (Schumpeter)، بقصد تحديد رأسمالها الثابت، ورفع إنتاجية العمل، وتوسيع الإنتاج، وتدخل هذه المؤسسات في مرحلة انتقالية تؤسس لمرحلة جديدة للدورة الاقتصادية كنقطة بداية لظهور أزمة مالية أو اقتصادية.

والدورة الاقتصادية في النظام الرأسمالي هي مرحلة تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مرورا بأربع مراحل أساسية : أزمة، فانتعاش، فركود، تعقبه أزمة أخرى.

إن الأزمة الاقتصادية غالبا ما تنشأ من وجود أزمة مالية نتيجة وجود اختلالات عميقة واضطرابات حادة ومفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات آدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ديون،...) أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات)، أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر صرفها).

كانت الأزمات الاقتصادية في السابق، قبل تشكل النظام الرأسمالي تنجم عن تلك الكوارث الطبيعية كالجفاف والزلازل والطوفان، أو عن أحداث من صنيع الانسان كالحروب والغارات. وفي عصر ما بعد تشكل النظام الرأسمالي، أصبحت الأزمات تصيب الاقتصاديات بشكل متكرر مخلفة آثارا سلبية وخطيرة، تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، فضلا عن انتشار هذه الآثار لتشمل أغلب اقتصاديات دول العالم نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي.

كثيرة هي الازمات المالية والاقتصادية التي ارتبطت بميكانيزمات وعمل النظام الرأسمالي، وقد شهد أزمات متكررة ومتعاقبة، بل وأصبحت دورية وملازمة لهذا النظام، فكانت أول الأزمات حدّة تلك التي حدثت في فبراير 1637 بسبب استفحال ظاهرة المضاربة في أوربا، وتلتها أزمات متلاحقة وبأسباب مختلفة أنتجتها السياسات الاقتصادية للنظام الرأسمالي، منها ما ارتبطت بالمضاربة، أو أسعار الأسهم، أو نظام الائتمان، أو إصدار النقود والذهب، أو أسعار الصرف.

وبالرغم من العدد الهائل لهذه الازمات، إلاّ أننا نقتصر على ذكر ما حدث منها خلال العشريتين الأخيرتين لتوضيح مسبباتها وعلاقة حدوثها بآليات النظام الرأسمالي[6].

1- أزمة 1997: وهي الأزمة التي ضربت اقتصاديات دول آسيا لتصبح تايلند وكوريا الجنوبية على حافة الانهيار المالي، وادخلت اقتصاديات هذه البلدان مرحلة الركود الحاد، أفضى إلى انخفاض الأجور بأكثر من 30% بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية.

2- أزمة سبتمبر 1988: سببت المشتقات المالية انهيارا كبيرا في بنوك الاتحاد السوفياتي سابقا، لولا مبادرة الاحتياطي الأمريكي بمساهمة 100 أكبر بنك في العالم لإنقاذ السوق المالية من كارثة محققة، كادت أن تعصف بالنظام المالي العالمي.

3- أزمة ماي 2000: وهي أزمة الأنترنت أو الدوت كوم أو سميت كذلك بأزمة مؤشر ناسداك، الناتجة عن ضعف النمو الاقتصادي الأمريكي، ليبقى مدعوما بالاستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات فائدة منخفضة جدا، وارتفاع قيمة العقارات والقروض السهلة، نتيجة إدراج أسهم شركات الأنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات الأمريكية، وهو ما يعرف بمؤشر ناسداك، حيث ارتفعت أسعار الأسهم لتلك الشركات بشكل كبير أدى إلى انفجار تلك الفقاعة التي سميت آنذاك أزمة فقاعة شركات الأنترنت.

4- أزمة سبتمبر 2001: شهد شهر سبتمبر عام 2001 هجمات على برجي نيويورك، أدت إلى انهيارات كبيرة في أسواق المال الأمريكية، وتضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة.

5- أزمة 2008: بداية انخفاض العقارات في بعض مناطق الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار انهيار البورصة، وافلاس اكبر البنوك في العالم، مع ظهور فضائح في الميدان المالي، أدت إلى ظهور أزمة الرهن العقاري نتيجة ارتفاع أسعار العقارات بحوالي 85%، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية في البورصة وفي شتى أنحاء العالم، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أدى لزيادة الإقبال من طرف الأفراد والشركات لشراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل المدى، وزادت وفقا لذلك عمليات الاقراض من قبل البنوك مع توسع وتساهل في فتح القروض العقارية دون التأكد من مقدرتهم في السداد، الأمر الذي أدى إلى تشبع في سوق التمويل العقاري، فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25% وأصبح المستفيدون من القروض غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، مما أدى إلى عمليات الحجز، وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكية عقاراتهم، فانتفخت الفقاعة العقارية حتى وصلت إلى ذروتها[7]، واعتبرت من أسوأ الأزمات التي مرّ بها الاقتصاد العالمي.

وعموما، هناك اسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية، واتفقت بأن مصدرها في أسواق الائتمان وأسواق البورصات سواء على مستوى محلي أو دولي، وتكمن خطورتها في تأثيراتها على الاقتصاد، مسببة ازمة اقتصادية تتميز بالانكماش الاقتصادي الذي عادة ما يصاحبه تقليص في القروض متبوع بأزمة سيولة نقدية وانخفاض في الاستثمار، مع حالة من الذعر والخوف والحذر في تعاملات أسواق رأس المال.

فالأزمة الاقتصادية هي تعبير عن وجود اختلالات في التوازنات الاقتصادية، وتفاوتات حادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة تلك المرتبطة بالجانب المالي، لذلك فإن أية أزمة اقتصادية تنشأ غالبا من وجود أزمة مالية نتيجة اختلالات مفاجئة في التوازنات المالية[8]، زيادة على التعامل بالفائدة وما تسببه من عجز عن سداد القروض وفوائدها، والتعامل بنظام التجارة في الديون، أو ما يعرف بالتوريق المؤدي إلى افراط في خلق النقود دون غطاء حقيقي، والتعامل بالمشتقات المالية التي تمارسها البورصات، وكذلك الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية والمالية كالتدليس والجشع والاحتكار.

المحور الثالث: تداعيات الازمات على الاقتصاد الرأسمالي العالمي

كثيرا ما نسمع تلك المقولة التي يرددها دوما الاقتصاديون والقائلة "إذا أصيب الاقتصاد الامريكي بنزلة برد تجعل الاقتصاد العالمي يعطس ويصاب بالزكام" ونعتقد كذلك ان أخطاء الكبار تؤذي الكبار والصغار معّا، وان أخطاء الصغار لا تضّر إلاّ أصحابها[9].

كذلك، ومن منطلق عولمة الاقتصاد وشموليته المبني على مبدأ الليبيرالية المطلقة التي مكنت رجال المال والأعمال من توجيه السياسات الاقتصادية والمالية لدول العالم، وإنشاء وحدات اقتصادية كبيرة متعددة الجنسية احتكرت الإنتاج العالمي، و امتلكت أسواق النقد والمال/ وسيطرت على موارد العالم[10].

من هذا المنطلق، فإن أي خلل أو أزمة تصيب اقتصاديات بلد متقدم إلاّ وينتشر أثرها ويمتد لبلدان العالم أجمع. والأمر يزداد حدّة عندما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي باعتباره صانع الليبيرالية ومصمم الرأسمالية، والمستحوذ على مفاتيحها.

كثيرة هي الآثار والتداعيات التي تخلفها الأزمات المالية والاقتصادية، سواء على اقتصاديات الدول المتقدمة او تلك المتخلفة، نذكر منها:

- افلاس الكثير من المصارف والمؤسسات المالية نتيجة سحب الايداعات من البنوك وتجميد منح القروض للأفراد وللشركات من طرف المؤسسات المالية خوفا من صعوبة الوفاء بها واستردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انكماش وتقليص في النشاط الاقتصادي، وانخفاض التداولات في الأسواق المالية والنقدية.
- انخفاض وانحصار في النشاط التجاري، ولاسيما في السلع الواسعة التبادل الدولي مثل السيارات، بسبب ضعف وانخفاض السيولة لدى البنوك والمؤسسات المالية.
- تجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية، وإن وجدت فستكون بمعدّلات فائدة مرتفع جدا مع ضمانات صعبة.
- انخفاض معدّلات الاستهلاك والانفاق والادخار والاستثمار، مما يؤثر على مستوى الطلب الكلي بالنقصان، وبالتالي ظهور حالة من الكساد قد يؤدي إلى افلاس الشركات الانتاجية وتصفيتها.
- ارتفاع معدّلات البطالة بسبب الكساد وتوقف الشركات الانتاجية عن نشاطها أو تقليصه، مما يجبر هذه الشركات تسريح عمالها، وهذا من شأنه ان يزيد من مطالبة الطبقة العمالية امدادها بالإعانات الاجتماعية، ودخولها في احتجاجات واضرابات تؤثر على الأداء الحكومي للبلدان، وحتى على سياساتها.
- تأثر اقتصاديات الدول النامية، خاصة تلك التي تربطها علاقات شراكة مع الاقتصاديات المتقدمة، ولها درجة انفتاح قوية على العالم الخارجي، وينعكس هذا التأثير على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، فتزداد حدّة الفقر وترتفع معدّلات البطالة، وتتوسع أسواق الاقتصاد غير الرسمي.
- تأثر الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية، كالبلدان النفطية جراء انخفاض قيمة الدولار من جهة، وتراجع الطلب العالمي على النفط من جهة أخرى، مع تراجع في أسعار تسويقه، مما يؤدي إلى تراجع في عائدات صادرات هذه البلدان، وبالتالي ظهور عجز في موازناتها وتقليص في انفاقاتها الاستثمارية وتراجع في نسب نموها وركود في نشاطاتها، مع ارتفاع حجم مديونيتها.

خاتمة:

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة 1980-1999 تعرّض أكثر من 2/3 (ثلثي) الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة، كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا فشملت دولا متقدمة وأخرى ناشئة ومتخلفة. وتشغل الآزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي تعترض النظام الرأسمالي، وهي نتيجة حتمية للاختلالات المالية والاقتصادية التي أنتجتها ميكانزمات وعمل وسياسات هذا النظام.

وقد شكل تكرار الأزمات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية وتداعياتها الخطيرة، هدّدت الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول المعنية، فضلا عن انتشارها بين دول العالم.

تعتبر الأنظمة المصرفية والأسواق المالية في النظام الرأسمالي منبع حدوث الأزمات، وخاصة المالية فيها، وأنّ كثيرا من الباحثين ممن يعتقدون أن سعر الفائدة سببا رئيسا في وجود هذه الأزمات، وهو اعتقاد لم يكن وليد الساعة، بقدر ما هو اعتقاد راسخ

منذ القدم، فأرسطو مثلا كان من الأوائل الذين اعتبروا الفائدة ضد الطبيعية، وأن الحصول على النقود من النقود إجراء مخالف للطبيعة، وحتى آدم سميث، وبالرغم من تبنيه فكر الحرية الاقتصادية إلاّ أنه طالب بوضع سقف لمعدّل الفائدة على القروض، أما جون مينارد كينز، مؤسس المدرسة الكينزية فقد شكلت الفائدة بالنسبة له حجر الزاوية إذ يعتبرها سببا في حدوث أزمة الكساد عام 1936، وحتى الكينزيون الجدد والنقداويون تبنوا الفكر الكينزي في هذه المسألة.

أما من وجهة نظر الشريعة الاسلامية، فالأمر واضح في تحريم الفائدة، استنادا إلى كتاب الله والسنة النبوية، واتفق جمهور العلماء المسلمين على أن الفائدة (الربا) هي السبب الرئيس في وجود الأزمات المالية والاقتصادية.

نتائج واقتراحات:

من خلال ما سبق ضمن محاور هذا البحث حول ارتباط وملازمة الأزمات المالية والاقتصادية بالنظام الرأسمالي، يمكن أن نستخلص بعض النتائج التي نربطها باقتراحات كالتالي:

- الواقع العملي للاقتصاد العالمي في ظل المذهب الليبيرالي (الرأسمالي) لم يحقق التوزيع الأمثل ولا التخصيص الفعّال، وتميّز بالأزمات الدورية التي يعتبرها منظروه من مميزاته المرتبطة به، الأمر الذي يجعلنا نقترح إعادة صياغة النظرية الاقتصادية معرفيا، انطلاقا من مفهوم المشكلة الاقتصادية.

- الاعتماد على معدّل الفائدة في المعاملات المالية ضمن فلسفة النظام الرأسمالي، والذي كان وما يزال سببا مباشرا لوجود الأزمات المالية ودوريتها وتكرارها، من خلال ما يحدثه من اختلالات وعدم توافق بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، يجعلنا نقترح وجوبية البحث عن إيجاد آليات أخرى كفيلة بالمحافظة على عدالة التوزيع، ومحاربة كل أشكال الاحتكار والبيوع الفاسدة، وتكريس حد الكفاية، والمشاركة في الربح والخسارة، وتقديس العمل. ولعل الاقتصاد الاسلامي كفيل بحل هذه المشاكل التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

- دورية الأزمات في النظام الرأسمالي، والتي باتت تتكرر على فترات قصيرة، وبصفة مفاجئة في كثير من الأحيان، جعلت القائمين والمؤيدين لهذا النظام يقترحون معالجات جزئية وإجرائية لتخفيف وقع الصدمات، ولم يتمكنوا من حل المشكلة من جذورها، وذلك لعدم تخلصهم من ظاهرة الجشع التي أصابت النظام المصرفي العالمي/ وبالتالي وجب التصرف بآليات وميكانزمات تخلو من هذه الظاهرة في إطار أخلاقي يحافظ على مبدأ المساواة والعدل.

- انتشار الأزمة بمجرد حدوثها في الاقتصاديات الرأسمالية، وتضرر عديد دول العالم، متقدمة وناشئة ومتخلفة، يجعلنا نقترح على البلدان العربية الاسلامية اعتماد نظام اقتصادي مستمد من مبادئ الاقتصاد الاسلامي، وإن اقتصر في البداية على عمل المصارف الحكومية.

قائمة المراجع:

[1]- ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، العدد 3/29، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

[2]- عبد الرحيم حمدي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الاسلامي:
www.aleppoeconomies.com/vb/attachmentid.

[3]- محمد أبو الفضل، الاجراءات المصرية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مجلة تقرير القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 2008/20.

[4] -Henri Houben : « la crise économique : vue du tiers monde » la presse libre (16 mai 2017), http://www.marx.be/fr/bulletin/links36/.

[5]- عبد الله تركمان، نحو منظومة اقليمية غربية جديدة، ندوة دور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية في ضوء التحديات الاقليمية والدولية الراهنة، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس 27-28 مارس 2004.

[6] -Le groupe Wikipédia : crise financière (on line) www.fr. wikipedia. org/wiki/crise/

[7]- حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرفية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد2009/48، ص62.

[8]- شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2009/49، ص44.

[9]- محمود شاهين، أزمة أسواق المال العالمية، مجلة عالم الاقتصاد، العدد 2008/201.
www.ecoword-mag.com

[10]- حسين حسين شحاتة، ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية العالمية، بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الاسلامي، دار المشورة، ص5.